وزارة الداخلية – محافظة الكرك

دراسة عن العمالة الوافدة

الآثار والسلبيات المترتبة على وجودهم في المحافظة

أعداد : وحدة التنمية المحلية

- **تحليل واقع العمالة :**

يلاحظ من خلال تحليل ودراسة الأرقام المتعلقة بالعمالة الوافدة بأن محافظة الكرك من المحافظات الجاذبة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة حيث بلغت أعداد العمالة المصرحه رسمياً من كافة الجنسيات وفي كافة القطاعات ما يفوق (١٤٠٠٠) الف عامل هذا اذا ا ضيف الى ذلك الأعداد غير المصرحه من العمالة الوافدة والتي تماثل ذلك بل تفوقه ، علماً بأن الأغلبية هي من العمالة الوافدة المصرية حيث تتركز أغلبها في قطاع الأنشاءات والزراعة تليها مباشره العمالة من اللاجئيين السوريين والتي تتركز أغلبها في قطاعات التجارة والخدمات والمهن والحرف حيث تمتاز العمالة السورية بالحرفية وتوارث المهنة والكار بالأضافة الى تدني الأجور ويعود ذلك للدعم المقدم لهم من قبل الهيئات والمنظمات المانحة للجوء ، أما العمالة الباكستانية وتتركز أغلبها في قطاع الزراعة ، والعمالة الشرق أسيويه تتركز في قطاع الصناعة ويعمل غالبيتهم في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية المؤهلة وفي بعض الحرف المهنية.

آثار العماله الوافده على القطاعات

- **الأوضاع الإجتماعيه :**

أ) السلوك المجتمعي :-

- **أزدياد الممارسات اللاخلاقية وكثرة الجرائم وتنوعها والتي تعتبر ممارسات دخيله على المجتمع الأردني ويعود ذلك للأسباب التالية :-**
  - **الحصول على الأموال بحجة الظروف المعيشية الصعبة .**
  - **الحصول على مظلة اجتماعية عشائرية لحمايتهم .**

وبناءاً على الأجراءات القضائية والأمنية المتخذة وبالتنسيق مع وزارة الداخلية تم الحد من أنتشار هذه الظواهر.

- **فيما يتعلق بباقي العمالة الوافدة الموجودة ضمن اختصاص المحافظة فقد سجل عدد من حالات الزواج من قبل مصريين خاصة في مناطق الاغوار بعد إقامة علاقات غير شرعية وتم التعامل معها حسب الأصول .**

ب)الحساسية الاجتماعية ما بين المواطن الأردني واللاجئ السوري وهذه نتيجة تقاضي اللاجئين السوريين الدعم النقدي والعيني حيث اصبح ومن منظورهم أن وضع اللاجئ السوري أفضل بكثير من وضع العديد من الاسر الأردنية المعوزة مما خلق وشكل حالة من التذمر والاحتقان لدى هذه الشريحة واصبح لسان حالها أن الدولة أصبحت توجه دعمها

الكامل للاجئين السوريين الامر الذي يتطلب إيجاد رقابة كاملة على الجمعيات المختلفة من الجهات ذات العلاقة (أوقاف، التنمية الاجتماعية، الثقافة) على عملية التوزيع ليكون هنالك حصة كبيرة للأردنيين تفوق النسبة المحددة مسبقاً وهي (٣٠%) بالإضافة الى اخضاع تلك الهيئات والجمعيات للرقابة والتدقيق بشكل دوري .

ج)انتشار ظاهرة التسول بين اللاجئين السوريين في العديد من مناطق المحافظة.

الأوضاع الامنية

أ) تجارة المخدرات :- خلال الفترة الماضية ورد العديد من المعلومات حول قيام أحد افراد الجالية الباكستانية بزراعة مادتي الحشيش والمارغوانا في منطقة الاغوار الجنوبية وبناءً على ذلك فقد تم العمل وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية على مداهمة تلك المزرعة ولم يتم ضبط اية مواد .

- ساهم وجود العمالة الوافدة واللاجئين السوريين في انتشار ظاهرة الحبوب المخدرة بين الشباب في عدد من مناطق المحافظة.

ب)الامن الوطني :- لم يرد معلومات حول وجود خلايا نائمة ضمن اختصاص محافظة الكرك باستثناء حالة فردية لشخص سوري كان

لـــه ارتبـــاط مـــع اشـــخاص يحملـــون الفكـــر التكفيـــري وتـــم التعامـــل مـــع تلـــك الحالة حسب الأصول.

الوضع السياسى

- لـــم تشـــهد محافظـــة الكـــرك ومنـــذ بدايـــة فعاليـــات الربيـــع العربـــي فـــي المملكـــة أيـــة مشـــاركة للوافـــدين أو اللاجئـــين الســـوريين فـــي هـــذه الفعاليات ضمن اختصاص محافظة الكرك بشكل نهائي .

الأوضاع الاقتصادية

- ارتفـــاع معـــدلات البطالـــة بـــين الأردنيـــين نتيجـــة قيـــام العمالـــة الوافـــدة وخاصـــة اللاجئـــين الســـوريين بالعمـــل فـــي مختلـــف المجـــالات والمهـــن الحرفيـــة وبشـــكل مخـــالف للقـــوانين والأنظمـــة الامـــر الـــذي يـــدفعهم للعمـــل بـــأجور متدنيـــة وهـــذا يـــؤثر ســـلباً علـــى فرصـــة العمالـــة المحليـــة فـــي الحصـــول علـــى الوظـــائف يضـــاف الـــى ذلـــك قيـــام أصـــحاب المحـــال التجاريـــة والمصـــالح بتشـــغيل اللاجـــئ الســـوري نظـــراً للأجـــر المتـــدني الـــذي يتقاضـــاه مقارنـــة مـــع الأردنيـــين وهـــذا بـــالطبع أدى إلـــى ارتفـــاع فـــي نســـبة البطالة بين أبناء المحافظة .
- أرتفاع معدلات أيجارات الشقق السكنية .

- شـــكل وجـــود اللاجئـــين الســـوريين والعمالـــة الوافـــدة ضـــغطاً علـــى القطاعات التالية بشكل رئيسي :-
  - قطاع الصحة والمستشفيات .
  - قطاع التربية والتعليم .
  - قطاع البلديات .
  - قطاعات البنية التحتية المختلفة .

علـــى الـــرغم مـــن اســـتفادة الســـوق المحلـــي نتيجـــة الطلـــب علـــى المطـــاعم والمـــواد التموينيـــة المختلفـــة مـــن قبـــل تلـــك العمالـــة ولكـــن تأثيرهـــا اكبـــر بكثيـــر من الفائدة المتحققة.

التوصيات

أولاً:- تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة للعمالة الوافدة .

ثانيـــاً :- تفعيـــل المتابعـــة المســـتمرة مـــن قبـــل لجـــان التفتـــيش والمراقبـــة التابعـــة لوزارة العمل .

ثالثـــاً :- متابعـــة وتســـجيل وتـــدقيق العامـــل الوافـــد واللاجـــئ ومعرفـــة مكـــان أقامتة منذ لحظة دخولهم الأراضي الأردنية .

رابعـــاً :- تنظـــيم عمليـــة رفـــد الســـوق المحلـــي مـــن العمالـــة الســـورية المتواجـــدة في المخيمات وفق آلية واضحة وبأشراف مباشر من إدارة المخيمات .

خامساً :- تكثيف الحملات الخاصة بمتابعة الوافدين على كافة المصالح التجارية والمناطق الحرفية وغيرها لضبط العمالة المخالفة وإيجاد آلية مناسبة يتم من خلالها تصويب أوضاعهم.

سادساً :- تشديد الرقابة من قبل الأجهزة والإدارات الحكومية المعنية بإدارة مخيمات اللجوء لمنع أو للحد من عملية التهريب من المخيمات والتي تتم بطرق غير مشروعة .

سابعاً :-توجيه رسائل إعلامية عبر كافة وسائل الاعلام الرسمية للاجئين السوريين بضرورة العمل على تصويب أوضاعهم من حيث استصدار البطاقة الأمنية الالكترونية قبل انتهاء المدة المحددة مع التنوية الى انه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين بعد انقضاء هذه المدة.

ثامناً :-تخصيص برامج توعوية تخص قطاع العمل يتم من خلالها حث أصحاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على تشغيل الايدي العاملة المحلية وفقاً للقوانين المعمول بها .

تاسعاً :- على وزارة العمل أعادة النظر بالأنظمة و التعليمات التي تمنح بموجبها تصاريح العمل وخاصة تصاريح العمل الزراعية .

عاشراً :- على وزارة العمل تفعيل البرامج المعدة مسبقاً والخاصة بتأهيل وتدريب الايدي العاملة الأردنية وعدم الاكتفاء ببرامج مؤسسة

التـــدريب المهنـي لتفويـــت الفرصـــة علـــى أصـــحاب الاســـتثمارات بحجـــة عـــدم وجود مؤهلات فنية أو عمالة مدرب أردنية .

الحـــادي عشـــر :-اســـتخدام القنـــوات السياســـية والدبلوماســـية مـــع الحكومـــة المصـــرية بإعتبـــارأن العمالـــة المصـــرية هـــي اكبـــر عمالـــة وافـــدة بـــالأردن لأفهـــام الســـلطات المصـــرية بـــإن ســـوق العمـــل الأردنـــي يســـتدعي تفعيـــل كافـــة القـــوانين الناظمـــة للعمالـــة الوافـــدة وتصـــويب أوضـــاعها للخروج من الحرج السياسي.

الثـــاني عشـــر :-زيـــادة حصـــة الأردنيـــين مـــن الـــدعم النقـــدي والعينـــي الـــذي يقـــدم مـــن خـــلال المنظمـــات والهيئـــات تفـــوق النســـبة المحـــددة مســـبقاً لتصـــبح ٥٠% بدلاً من ٣٠% .

الثالث عشر :- رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبه للعمالة المحلية .

الرابـــع عاشـــر :- أغـــلاق العديـــد مـــن المهـــن امـــام العمالـــة الوافـــدة وحصـــرها علـــى العمالـــة الأردنيـــة مثـــل (صـــالونات الحلاقـــة ، صـــالونات تجميـــل الســـيدات ، حراســـة المبـــاني والعمـــارات ، أعمـــال الـــدهان والطراشـــة ، عمـــال محطات الوقود ، ألخ ....)